تعليمية النحو العربي في ضوء المنهج الوظيفي

د – دفة بلقاسم
قسم الأدب العربي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

لا يختلف المهتمون بالدرس النحوي بأن النحو "grammaire" كما عرفه ابن جني(ت392هـ)"هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، و التكثير، والإضافة، و النسب، و التركيب،وغير ذلك"[1].

ويمتاز النحو بصفته فرعا من فروع علوم اللغة العربية بقوانين و أحكام لضبط المعاني و التعبير عنها، وقد أشار إلى ذلك السيوطي (ت911هـ) بقوله:" النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يأتلف بحسب استعمالهم لتعريف النسبية بين صياغة النظم و صورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"[2].

ويشير هذا المفهوم إلى النحو و أهمية ووظيفته، فالنحو صناعة علمية، تختص بدراسة قوانين التراكيب (syntaxe)، ومكوناتها ووظائفها، و العلاقة بين أنماط التراكيب و صورها و دلالتها، كل ذلك في إطار ما تواضع عليه العرب في لغتهم و لهجاتهم.

وتشكل مادة النحو جزءا مهما في تعليم اللغات بوصف عام، ويعد هذا الجزء من أكثر الموضوعات تعقيدا في مناهج تعليم اللغة العربية بخاصة. ومما لا ريب فيه أن أسبابا عدة تكمن وراء تلك الصعوبة، منها: كثرة تفصيلات مسائل النحو و أحكامه وحواشيه التي ملئت بها كتب النحو قديمها وحديثها، يضاف إلى ذلك قلة كفاءة القائمين بتدريس النحو، وعجزهم عن استثمار القواعد استثمارا مفيدا، يكسب المتعلم السلامة و الفصاحة اللغوية.

وبناء عليه، فإن النحو لا يمكن أن يبلغ غايته، إلا إذا تم تعليمه وفق الحقائق العلمية التي توصل إليها المختصون في مجال علم تدريس اللغات (DIDACTIQUE DES LANGES).

ومن ثمة، تأتي قيمة هذا البحث المتواضع الذي سأحاول من خلاله طرح الإشكالية الأساس، والتي مفادها: لماذا لم تثمر الجهود النحوية القديمة والحديثة في بلوغ غاياتها؟ وما المنهج البديل الذي يمكن اعتماده اليوم؟

1- النحو بين تعلمه و تعليمه

إن قضية تيسير القواعد النحوية، أو إعادة صياغتها بناء على إعادة وصف اللغة العربية وصفا ألسنيا تثير في هذا العصر الكثير من الجدل، وتطرح العديد من الإشكالات النظرية و التطبيقية معا، فهي تشكل جزءا مهما في تعليم اللغات للناشئين وذوي المستويات العليا كذلك، ويعد هذا الجزء من أعقد العلوم اللغوية في مناهج تعليم اللغة العربية. فعلى الرغم من الاهتمام الكبير و الرعاية التي توليها الهيئات التعليمية لهذه المادة، إلا أن ما يلحظ في المؤسسات التعليمية على اختلافها أن المتعلمين يهربون من قواعد اللغة العربية و تراكيبها، بل إن بعض المتعلمين لا ينطقون بجمل عربية سليمة الحركات والسكنات، والأدهى من ذلك والأمر أننا نرى بعض طلبة الجامعات في أقسام اللغة العربية على كل المستويات لا تتناسب و شهاداتهم الجامعية، يقضي أكثرهم سنوات دراسته متذمرا من القواعد النحوية البعيدة المأخذ العسيرة المنال. ومما ريب فيه أن عوامل وأسبابا عدة أسهمت بقسط في إنشاء أزمة النحو في المجال التعليمي، ومن أهمها:

- سوء إعداد و تكوين مدرسي اللغة العربية، إذ نجد المدرس بعيدا كل البعد عما يطرأ من مستجدات تعليمية في ميدان اللسانيات التطبيقية التي تسعى إلى تحسين عمليات اكتساب اللغة.

- عدم جدوى طرائق التدريس المتبعة في المؤسسات التعليمية مقارنة بما هو متبع في تعليم اللغات عند الغرب، فالبرامج المتبعة في تعليمية اللغة العربية غير مناسبة لمستوى المتعلمين، فهي لا تلبي حاجياتهم التعليمية، و لا تسد ثغراتهم اللغوية، وكثيرا ما نجد المدرسين يسعون وراء إعطاء المتعلم الكم الأكبر من المعلومات من دون العناية لكيفية تقديمها له بطريقة تعليمية وفق ما توصل إليه العلماء في ميدان تدريس اللغات.

- الافتقار إلى انتقاء مادة نحوية تعليمية ملائمة، يتم تقديمها للمتعلمين على مختلف مستوياتهم، وعرضهم عليهم في ضوء المناهج اللسانية المعاصرة ضمن مجموعة من المعايير العلمية والتربوية.

- التكلف في تأويل الشواهد النحوية، و التماس تخريجاتها، ويدخل فيه التوسع في التقديرات الإعرابية، وكثرة الاحتمالات العقلية في تصور أوضاع المفردات و التراكيب، ومعظمها يعود إلى علتي الخفة والثقل، وهما علتان صوتيتان، بما في ذلك مسألة الضرورة الشعرية، أو قد تعود إلى اختلاف لهجات العرب، و لهذا أرى أن التحليل الوظيفي يمكن اعتماده في تحليل النصوص.

- الاهتمام بالنحو الإفرادي على حساب النحو التركيبي، حيث يبدو النحو المدروس نحو مفردات لا نحو جمل وتراكيب، مما قلل من الاستيعاب الجيد للقاعدة النحوية.

ومن هنا نقول: إنه يحسن بنا أن نبحث عن السبب الأساس للمشكلة حتى نستطيع أن نضع أيدينا على الحل الملائم، وهذا يكمن في فهمنا للغة؛ فاللغة ليست هي النحو، فالنحو جزء منها، غير أنه أساسها ونظامها العقلي، و لهذا فتعليم اللغة لا يتأتى بواسطة النحو منفصلا عن علوم اللغة الأخرى، وإنما يتأتى بمعية تعلم الفروع الأخرى، ولذا لا ينبغي أن يحمل النحو أكثر مما يحتمل، فهو فرع من اللغة يسهم في تكوين أرضية للمتعلم.

ويخطئ من يتصور أن عملية اكتساب اللغة يتأتى بالتفصيلات النحوية، أو باختصار قواعدها، فالمطولات لا حاجة إليها في التعليم، وأن متون النحو و مختصراته هي الأخرى– ولا شك– مخلة بالتعليم(3).

ومما ينبغي القيام به في العملية التعليمية أن لا يفصل درس النحو عن علم المعاني، فعلم المعاني الذي هو فرع من فروع علم البلاغة يعد لصيقا بعلم النحو؛ فهما كالعملة الواحدة ذات وجهين، لا ينفصم أحدهما عن الآخر، فمثلا في مسألة فصل درس النحو عن علم المعاني نجد المتعلم يتعلم قاعدة " تقديم الخبر وتأخيره "، غير أنه يجهل ارتباط التقديم والتأخير بالمعنى، ويحفظ قاعدة " نائب الفاعل "، لكنه لا يعرف لم تصرف العربية النظر عن الفاعل وتأتي بما ينوب عنه...، وهكذا لابد من مراعاة ما يطرأ على أجزاء الجملة أثناء التأليف من تقديم وتأخير" ترتيب "، وإظهار و إضمار، وما يعرض لها من معان عامة تؤديها أدوات التعبير.

ويمكن أن نقول: إن أهم مشكلة تعترض دارس النحو العربي هي مشكلة طبيعة القواعد كما رسمها النحاة القدامى. ولست من الداعين إلى نبذ القواعد الأساسية الموروثة عن اللغة العربية، ولا أود الطعن في أحكام النحاة القدامى بعامة، ولكنني أدعو– كما دعا

بعض الباحثين المحدثين- إلى إعادة النظر في هذا الموروث اللغوي، بحيث لا ننظر إليه نظرة تقديس، لأن هذه النظرة ولا ريب تشل حركة هذا الموروث في الحاضر والمستقبل.

2- استثمار المنهج الوظيفي في الدرس النحوي

لقد مر الدرس النحوي العربي بأطوار، وشهد محاولات التجديد في مرحلة مبكرة، وهي تسعى كلها إلى إعادة النظر في مناهجه وتطوراته، وبخاصة ما يتعلق منها بالمبنى، فقد تثبت النحاة بالعلامة الإعرابية" فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل"[4]. ويمكن القول: إن أجداها نفعا وأقربها إلى المنهج العلمي تلك التي شرع فيها الباحثون العرب في العصر الحديث من خلال اطلاعهم على المناهج اللسانية عند الغرب، وذلك من أجل استثمارها لمعالجة قضايا اللغة العربية. ونظرا لتعدد المناهج اللسانية الغربية، فقد تعددت كذلك اتجاهات، ولعل في مقدمتها الاتجاه الذي يهدف إلى استثمار المنهج الوظيفي، تمثله كل من النظرية الوظيفية التركيبية عند أندري مارتيني،والسياقية عند فيرث، و الوظيفية التداولية عند فون دايك [5].

إن الاتجاه الوظيفي(fonctionnalisme) يهدف إلى إبراز الوظيفية(fonction) التوصيلية للغة، ويهتم بدرسه الدلالة (sémantique)، من حيث إنها قيمة تتطلب تنظيما خاصا في المبنى. فالوظيفيون لا يكتفون بدراسة المباني وحدها، وإنما ينظرون في علاقة تلك الأنماط و الصور بما يمكن أن تدل عليه، وباقتضاء منها كان ترتيب تلك العناصر النحوية، فـ" النظام النحوي هو معنى وظيفي، أي: أن ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفية المبنى التحليلي"[6].

فالدلالة تعد أمرا مهما في كل اللغات، إذا لا بد لأي لغة أن تستخدم تقنيات و آليات وأساليب لتبليغ الخطاب تبليغا بعيدا عن الغموض و الاحتمالات، وتتفاوت اللغات فيما بينها لتفاوتها في أسلوب وطريقه تأطير هذه التقنيات و الآليات، فبقدر تحري الدقة في انتقاء العناصر اللغوية تكون الفصاحة و الأسلوب الأمثل.

والواقع أن الوظيفية درجات، منها ما يرتبط بدراسة المعاني من حيث هي صور نمطية لا تخرج عن حدود اللغة، مثلما تصورها "فرديناند دو سوسير"، و "أندري مارتيني"، و"تنير" ضمن ما سماه بعض علماء اللسانيات بالوظيفة الضعيفة، لأنها تركز اهتمامها أساسا على تناول البنى الشكلية المفترضة للمعاني في نطاق ما يسمى في اللسانيات بالنظام المغلق (système clos)، ومنها ما يتصل بدراسة معاني الكلمات ووظائفها داخل

التركيب في نطاق ما يسمى في لسانيات الكلام (linguistique de la parole) بالنظام المفتوح (système over)، وذلك حين انفتاح الجمل و التراكيب على اختيارات تتصل بمقاصد المتعلمين.

وهناك درجة ثالثة للوظيفية ممثلة بالخصوص في أعمال "أوستين"، "وسيرل"، و"فون دايك"، وغيرهم ممن يسمون بالتداوليين، وهم الذين تتجاوز الوظيفية عندهم مجالي اللغة و الكلام إلى مجال آخر هو ما يسمى بلسانيات المقام(linguistique de la situation)، وذلك حين تكون اللغة عناصر غامضة في خطاب إبلاغي، لا يستمد وظيفته من الجمل و التراكيب، و إنما من الظروف المقامية والسياقية المحيطة بإنتاج تلك النصوص.

وفي الدرس النحوي العربي القديم لم تحظ دراسته المعنى باهتمام النحاة بمثل ما حظيت به دراسته المبنى، و لعل السبب الأساس في ذلك مرده إلى خشية العلماء و الحكام على القرآن الكريم بخاصة،و على اللغة العربية بعامة من ظاهرة ذيوع اللحن على الألسنة، وفي هذا ما يدل على ارتباط الدرس النحوي لديهم بالغرض التعليمي، فقد بدأ النحو بداية تعليمية، مما جعلهم يهتمون بالمبنى على حساب المعنى،و كان بذلك أن أقاموا صرح النحو على دراسة دور المتلقي لا على دور المتكلم، إذ جعلوا منهجهم في دراسة الجملة يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى، أي: يسير في اتجاه معاكس لما يسير فيه نظام الحدث الكلامي في عملية الاتصال اللغوي حسب الرؤية الحديثة و المعاصرة، وكذلك ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني حين تفسيره للعلاقات السياقية، ومن خلال عرضه لنظم، حيث إن النظم عنده" هو تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، وتصور علاقة التعدية بين الفعل و المفعول به... وهلم جرا"[(7)].

و قد نتج عن منهج النحاة هذا، وبخاصة عند المتأخرين منهم منهج شكلي كان من سلبياته أن اعتبروا المبنى هو الأصل و أن المعنى تابع له، وحصروا دراسة المبنى في العلامة الإعرابية من حيث إنها في تقديرهم أوفر القرائن دلالة، كما نتج عن هذه النظرة أن قسموا الأبواب النحوية بحسب اختلاف العلامات الإعرابية إلى مرفوعات و منصوبات ومجرورات، لا بحسب ما تتناوله تلك الأبواب من معان نحوية.

ونظرا لهذا التطرف و الغلو من اهتمام بالمبنى دون المعنى، و بناءا لما انجر عليه من التركيز على العلامة الإعرابية، أو ما يسمى بنظرية العامل من آراء فيها تعسف وتمحل

في التحليل، فإننا ندعو إلى درس نحوي ينطلق من المعنى للوصول إلى المبنى، ولا يهمل جانب المبنى،بل يجمع بين ثنائيتي: المعنى و المبنى في ظل منهج وظيفي عربي جديد.

وأود الآن أن أتطرق إلى بعض مسائل النحو كالنداء والاستثناء والتنازع والاشتغال والمدح والذم، وغيرها من مباحث النحاة لنتبين على ضوء ذلك منهجهم في الفكر والتدريس، ولنخرج بحلول واقتراحات جديدة تبعد النحو عن التعقيدات والتخريجات القديمة التي طائل منها.

المبحث الأول: الجملة العربية

قسم جمهور النحاة الجملة إلى اسمية وفعلية. وهو تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي، ولكنهم بنوا دراستهم على منهج غير صحيح؛ فقد اهتموا بالبنية الشكلية للجملة، وما على أواخر كلماتها من حركات إعرابية[8]. والأولى أن يهتموا بالشكل والمضمون معا.

فالجملة الاسمية عندهم هي التي صدرها اسم، والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل[9]. فالجمل: أن تفعل المعروف خير لك، وهيهات العقيقُ، وإن محمداً رسولٌ، وقائم الزيدان (عند من يحيزه وهم الكوفيون و الأخفش) جمل اسمية. ومثلها في الحكم: محمدٌ أكرمَ خالدًا " عند أهل البصرة " هي جمل اسمية، أو هي جملة كبرى كما يرى السيوطي[10]، مكونه من جملتين صغريين: فـ " محمد " مبتدأ خبره الجملة الفعلية " أكرم خالداً ".

أما الجملة الفعلية فهي التي صدرها فعل أو ناقص، مثل: قام زيد، ضُرب اللص، كان زيد قائما[11]....، ويدرجون فيها كذلك جملة المنادى، كقولهم: يا عبد الله. فالمنادى عندهم مفعول به، والتقدير: أدعو عبد الله[12].

إن هذا التحديد لكل من الجملتين الاسمية والفعلية كما جاء عند النحاة القدامى لا يصلح لتصنيف الجمل في اللغة العربية. فهناك بعض الجمل صدرها اسم، ولكنهم أدرجوها في الفعلية، وأخر صنفوها فعلية في حين أن لا فعل في صدرها.

وبهذا فإنك ترى الخلط قد أوقع كثيرا من القدامى في مشكلات نحوية، وحملهم على القول بأن الاسم المتقدم مبتدأ وليس فاعلا، نحو: محمد جاء. وإذا أصبح الفعل بلا فاعل لتقدم فاعله اضطر النحوي إلى تقدير فاعل بعد الفعل. وحملهم كذلك على اعتبار الجملة البسيطة مركبة من جملتين، المسند إليه في الأولى هو المقدم المرفوع، والمسند إليه في الثانية هو الضمير العائد على المبتدأ. فلا يجوز في رأي البصريين بخاصة أن يعد الفاعل المتقدم فاعلا للفعل المتأخر خشية كسر القاعدة التي تنص –عند أهل البصرة– على أن

الفاعل لا يتقدم فعله، وإن تقدم فهو مبتدأ. وقد ثار الأخفش والكوفيون على هذه القاعدة، وصنفوا الجملة فعلية فاعلها تقدم على فعلها[13].

ولتصحيح ما وقع فيه القدامى من ارتباك، وتماشيا مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي يستحسن النظر في تحديد الجملة الاسمية والفعلية؛ فالاسمية هي التي تخلو من الفعل، وهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت. أو هي ما كان فيها المسند غير فعل كأن يكون اسما أو صفة أو ضميرا، نحو: صديقك علي، أخوك هذا، محمد مسافر، ما أجمل البحر!. والفعلية هي التي تتضمن فعلا، أو هي التي يدل فيها المسند على الحدوث والتجدد. وبتعبير آخر هي ما كان المسند فيها فعلا سواء تقدم أو تأخر، نحو: جاء محمد. وهذه جملة أساسية أو نواة، أي لم يجر فيها أي تحويل، ونحو: محمد جاء. وهذه جملة محولة قدم فيها المسند إليه لغرض وظيفي أسلوبي هو التخصيص والتأكيد، أو العناية والاهتمام -كما قال سيبويه وغيره من النحاة-.

فليس من المعقول أن تتحول الجملة الفعلية إلى اسمية لمجرد تقدم المسند إليه فيها، بل قد يتقدم المسند إليه (الفاعل) على المسند (الفعل) مع بقاء الجملة فعلية.

وقد لحظ عبد الرحمن بن خلدون بقاء الجملة فعلية وظيفيا رغم تقدم فاعلها (المسند إليه)، فقال: "ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة، ألا ترى أن قولهم: زيد جاءني مغاير لقولهم: جاءني زيد... فمن قال: جاءني زيد أفاد أن اهتمامه بـ(المجيء) قبل (الشخص) المسند إليه. ومن قال: زيد جاءني أفاد اهتمامه بـ(الشخص) قبل (المجيء) المسند"[14].

إن هذا الكلام هو الذي ينبغي أن يحتذى في التحليل الوظيفي للجملة العربية. ومن الطبيعي أن تحلل الجملة في ركنيها الأساسيين: المسند والمسند إليه، ما دام أن مفهومها يقوم على علاقة الإسناد التي لا تفهم إلا إذا تحقق ذكرها بالقول وظيفيا.

فالإسناد -إذن هو أساس الجملة العربية، إذ لا يمكن تصور جملة مفيدة دون تعيين طرفي الإسناد فيها، إذ لا يتم الفهم إلا بتعيين عنصري الإسناد: (المسند والمسند إليه) في الجملة مهما تعددت صورها.

ونقدم بعض النماذج من التحليل الوظيفي الخالي من التعقيد الشكلي:

- حضر محمد: حضر: مسند، ومحمد: مسند إليه. والجملة فعلية بسيطة.

- محمد حضر: محمد: مسند إليه، قدم للعناية أو للتخصيص، حضر: مسند. والجملة فعلية بسيطة.

- أصبح الجو صحوا: أصبح: أداة لإفادة الزمن في الماضي، الجو: مسند إليه، صحوا: مسند. والجملة اسمية منسوخة بسيطة.

- أين كتابك؟: أين: استفهام عن مسند، كتابك: مسند إليه، وضمير المخاطب: مضاف إليه. والجملة اسمية بسيطة.

- إنما محمد العيد شاعر: إنما: أداة قصر، محمد: مسند إليه، وهو مضاف، والعيد: مضاف إليه. والجملة اسمية بسيطة.

- ما قرأت إلا كتابا: ما: أداة نفي، قرأ: مسند، وتاء الخطاب: مسند إليه، إلا: أداة حصر، كتابا: مفعول به.

- أقائم زيدٌ؟ أو قائم زيد: قائم: مسند، وزيد: مسند إليه، لأن أصل التركيب: زيد قائم سواء، اعتمد الوصف على استفهام أم نفي أم لم يعتمد.

وعلى هذا يمكن الالتزام بمصطلحي "المسند إليه والمسند" في أي جملة كانت، اسمية أو فعلية، عارية من العوامل أو داخلة عليها، فبدلا من أن يتعدد المسند إليه تحت تسميات مختلفة تابعة للعوامل الداخلة على الجملة ك "المبتدأ"، و "اسم كان"، واسم "إن"، واسم "ما"، و"لا"، واسم "كاد"، و"الفاعل". وكلها تسميات لشيء واحد، وإن تعددت، فإن تلك التسميات يمكن أن يطلق عليها مصطلح واحد، وهو: المسند إليه.

وكذلك الأمر بالنسبة لـ "المسند" نجده تحت تسميات متعددة تباعا للعوامل، وهي في النهاية لا تدل إلا على شيء واحد، وهو: "المسند".

وهذان المصطلحان ليس جديدين؛ فقد استخدمهما النحاة والبلاغيون العرب القدامى، والتزام بهما يغني عن التسميات السابقة التي نسبت إلى العوامل مجازا، فصارت عرفا سائدا في النحو العربي رغم أنها لا تعبر عن الحقيقة.

<u>المبحث الثاني</u>: النداء

النداء في كتب النحو العربي بحث موسع؛ فقد بلغ عن سيبويه على سبيل المثال في الكتاب بتحقيق عبد السلام محمد هارون خمسا وثمانين صفحة، وعند المبرد في المقتضب بتحقيق عبد الخالق عضيمه ثلاثة وسبعين صفحة، وعند عباس حسن في النحو الوافي سبع عشرة ومائة صفحة.

ولعله من الأفضل فصل بحث الندبة والاستغاثة والتعجب عن المنادى. فأما الندبة فلأنها تدل على التوجع والتفجع، وما أبعد هذا المعنى عن النداء، وأما الاستغاثة وإن كانت نداء فلأنها تظل من حيث الإعراب نوعا من المجرورات بالحرف، وأما التعجب فلأنه يدل على استعظام أمر. وأين هذا من النداء؟.

ثم إن جمهور النحاة يرون في المنادى نوعا من المفعول؛ فهم يقدرون الفعل "أنادي"، أو "أدعو"،[15] وهو تقدير فيه تكلف وتمحل، مما جعل ابن مضاء القرطبي يثور على النحاة، ولا يرى حاجة إلى هذا التقدير.[16]

فالنحاة كانوا شغوفين بفكرة العامل شغفا أبعدهم أن يدركوا الدلالات المختلفة لهذا الأسلوب أو ذاك، وإلا كيف يتصورون أن أداة النداء "يا" نابت عن الفعل "أدعو"، ولنفترض أننا أبطلنا هذه النيابة، وأعدنا المنوب عنه إلى الكلام، فقلنا بدلا من "يا عبد الله" مثلا: أدعو عبد الله. ألسنا نحس بأن هذا الكلام لا أثر فيه لتنبيه أبدًا؟، وقد أصبح أسلوبا خبريا بعد أن كان إنشائيا طلبيا[17]، وذلك كما أراد له أهل هذه اللغة. وإذا كنا نريد أن يقوم الفكر النحوي على العامل، نقول: إن أداة النداء هي العامل في المنادى دون تكلف في التقدير الذي يبعد اللغة عن الوصف اللغوي الصحيح.

والمنادى يأتي منصوبا إذا كان مضافاً، أو شبيها بالمضاف كما يسميه المتأخرون، أو نكرة غير مقصودة، ويأتي مبنيا على الضم إذا كان مفردا معرفة سواء أكان معرفة قبل النداء، نحو: يازيدُ، ياعليُّ، أم كان معرفة بالنداء نفسه، نحو: يارجلُ، ياشعبُ، ذلك لأنه كان مقصوداً، بعينه، وهو ما يسميه النحاة بالنكرة المقصودة.

والمنادى المفرد مبني على الضم في جميع أحواله. ويوصف وإذا وصف وأتبع جاز فيه الرفع والنصب، وهو غير معرب كما يرى أحد الباحثين[18]،لأنه لو كان مرفوعا لما سقط منه التنوين من غير موجب، ولأن تابعه يجوز فيه الرفع والنصب، فالنصب على المحل، والرفع على الظاهر "اللفظ"، كما قرر النحاة، وذلك في مثل قوله تعالى: "**اللهم مَالِكَ الملك**".[19] و قوله: "**اللـهم فاطرَ السماوات والأرض**"·[20] وكقول الشاعر:

فما كعبُ بْن أُمَامَةَ وابنُ سُعْدَى بأَجودَ منكَ يا عمرُ الجوادَا [21]

أما تابع "أيها"، و "يا أيتها"فيجب رفعه عند الجمهور، [22] نحو قوله تعالى: "يا **أيها الناس**"[23]. و"يا **أيها المدثر**"[24].وهناك من أجاز نصبه، فقد ذكر ابن هشام في" شذور الذهب"، عن المازني إجازة نصبه، وأنه قرئ: "**قل يا أيها الكافرين**".[25] وهذا وإن ثبت فهو

من القراءات الشاذة[26]، والجائز فيه الرفع والنصب هو التابع المفرد، نحو: يازيدُ الفاضلُ، والفاضلَ[27].

وخلاصة الكلام:إن النداء، ليس بجملة فعلية، ولا بجملة إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات.ويستخدمه المنادي لإيصال فكرة إلى المنادى، وذلك لغرض من أغراض الكلام وتحليله الوظيفي التام: (أداة نداء + منادى مرفوع أو منصوب). وجملة النداء مركبة، وتتكون من أداة نداء، ومنادي (غير ظاهر في البنية السطحية)، ومنادى، ومضمون نداء"جواب نداء".

المبحث الثالث: الاستثناء

وفي باب الاستثناء نجد الغريب أيضا، فمما لم يوفقوا فيه ما أسموه بالاستثناء المنقطع؛ فقد جاءوا بمثال مضحك فقالوا: وما فيها أحدٌ إلا حمارًا[28]. وقام القومُ إلا حماراً[29].

ومما يثير الحيرة أنهم ضربوا أمثلة من القرآن الكريم للاستثناء المنقطع، في حين ثبت الاستقصاء، أن ما ظنوه من ذلك استثناء منقطعا يفسر على غير ما حسبوا، وأكثر الآيات تكون فيها "إلا" استئنافاً للكلام، حيث يقتضي الأسلوب أن يستأنف ب "إلا" الكلام[30]، كقوله تعالى: "**ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني**"[31].

فليس في هذه الجملة استثناء منقطع كما ذهب بعضهم[32]، إذ ليس استثناء "الأماني" من "الكتاب"، وإنما هو استثناء من العلم، والمعنى: أنهم لا يعلمون الكتاب، ولا يعلمون إلا أماني. أي: لا يعلمون التوراة إلا علما مختلطا حاصلا مما يسمعونه ولا يتقنونه[33]، فهم أميون يدعون علم الكتاب، لأنهم تمنوا أن يكونوا علماء، فلما لم ينالوا العلم ادعوه باطلا. وكقوله تعالى:" **ما كان يغني عنهم من شيء إلا حاجةً في نفس يعقوب قضاها**"[34]. أي: لكن حاجة في نفس يعقوب قضاها. وقد عقد سيبويه لهذا بابا أسماه "باب " إلا" تكون إلا على معنى ولكن"[35].

وينبغي أن يطرح ما أسماه النحاة بـ"الاستثناء المفرَّغ" نحو قوله تعالى: "**لا يمسه إلا المطهرون**"[36]. فـ"المطهرون": فاعل. ونحو قوله تعالى: "**لا يلدوا إلا فاجرًا كفارًا** "[37]. فـ"فاجرًا": مفعول به، ونحو قولنا: ما آتاني إلا محمد. وما رأيت إلا محمداً. وما سلمت إلا على محمد. فالاسم بعد "إلا" في هذه الأمثلة ليس بمستثنى، بل هو فاعل في المثال الأول، ومفعول في الثاني، ومجرور في الثالث. وهو لا يكون في العربية منصوبا على الاستثناء

أبدا في هذا الأسلوب، وما ذاك إلا لأن التراكيب –هنا– تراكيب حصر أو قصر كما تسمى عند البلاغيين(38)، لا تراكيب استثناء، وشتان ما بين الأسلوبين.

وفي الباب مباحث عقيمة وأمثلة مصنوعة؛ لا يدعمها نص من الشعر الجاهلي أو الإسلامي أو من القرآن، أو أقول العرب، وذلك كقولهم: قام إلا زيداً القومُ، وما قام إلا زيداً القومُ، وما مررت بأحد إلا زيداً إلا أخيك، وما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً(39).

أما عامل النصب في المستثنى فهي الأداة "إلا" إذا كنا نريد أن يقوم الفكر النحوي على أساس العامل، أما أن نقدر الفعل"استثني"، فهذا تقدير فيه تكلف. وقديما أنكر ابن جني أن تكون "إلا" مكان "استثنى"، يقول: "ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس: من أن "إلا" في الاستثناء هي الناصبة؛ لأنها نابت عن "استثنى" و"لا أعني" مردودا عندنا؛ لما في ذلك من تدافع الأمرين: الإعمال المبُقَّى حكم الفعل، والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول"(40).

وبعد هذا يمكن أن نورد قواعد المستثنى:

المستثنى: اسم منصوب، يذكر بعد أداة الاستثناء، نحو: دخل الطلابُ إلا محمدًا.

ويجوز نصبه أو إتباعه للمستثنى منه على البدل إذا كان الاستثناء غير موجب متصلا، فنقول: ما ارتفعت الأصوات إلا صوتا، وما ارتفعت الأصوات إلا صوتٌ، الأول على الاستثناء، والثاني على أنه بدل من الأصوات.

وللمستثنى صورتان:

1– قد يأتي المستثنى ولا علاقة له بجنس ما قبله، نحو:عاد الفرسان إلا خيولهَم.

2– قد يتقدم المستثنى على المستثنى منه للاهتمام، نحو: ما غاب إلا محمداً أحدٌ.

<u>المبحث الرابع</u>: <u>التنازع</u>

ومما أساء النحاة إلى قواعد النحو ما وصفوه بالتنازع الذي هو صدى من أصداء العامل الذي شغف النحاة بالبحث عنه، فوقفوا عند نحو: قام وقعد أخوك، وشق عليهم أن يكون "أخوك" فاعلا للفعل "قام" و "قعد"، فأخذوا طرقا طويلة باحثين عن فاعل "قعد"، فإن وجدوه في "أخوك"رجعوا ثانية باحثين عن فاعل "قام". وكأن الذي لا يقومُ، لا يقعدُ، وكأن الذي لا يقعد لا يقوم!!

فليس بدعا أن يجتمع في جملة واحدة فعلان أو أكثر من فعلين يسندان إلى فاعل كل واحد. فقد يكتفي الفاعل بإحداث فعل واحد، وقد يجمع بين فعلين أو أكثر، نحو: يجلس

ويقوم ويجري... فليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل، وليس صحيحا أن المسند إليه "الفاعل" لأحدهما لا لكليهما. وأي مانع في تعدد الفعل "المسند" ما دام النحاة أجازوا تعدد الخبر وهو مسند أيضا؟. فقد أجازوا أن يخبروا بأكثر من اثنين عن مبتدأ واحد، كقوله تعالى: "**وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعَّالٌ لما يريد**"[41]. فالمسند إليه في هذا التركيب واحد وهو الضمير "هو"، وقد أسند إليه "الغفور"، و"الودود"،و "ذو العرش"، و"المجيد"، و"فعال".

وقد يتعدد المسند إليه "المبتدأ" عن طريق العطف، والمسند واحد، كقولنا: محمد وعلي وخالد حاضرون. فالمسند إليه–هنا– متعدد والمسند واحد.

المبحث الخامس : اشتغال العامل عن المعمول

انطلق النحاة في باب الاشتغال من تقدير فعل محذوف مفسر بفعل مذكور، وأساس هذا الباب عندهم: "إذا تقدم اسم على فعل صالح لأن ينصبه لفظا أو محلاً، وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره صحَّ في ذلك الاسم أن ينصب بفعل لا يظهر، موافق للظاهر"[42].

ومن أمثلتهم لهذا الباب قولهم[43]:

–إنْ زيداً رأيته فأكرمه.

– زيداً أكرمه.

– زيدٌ لقيتهُ.

وإذا أنعمت النظر في هذه الأمثلة، وفيما بنوا عليها من أحكام وجدت أن تفسيراتهم عقلية لا أثر فيها للوصف اللغوي، ففي المثال الأول كان من حق الاسم المنصوب "زيداً" أن يكون مفعولا به للفعل المذكور في "رأيته" لا لفعل مقدر، لأن "زيدا" في هذا المثال لم يطرأ عليه جديد، إلا تقدمه للاهتمام به، وكلما اهتم العرب بكلمة قدموها، وكان سيبويه –وهو في معرض حديثه عن الفاعل والمفعول – يقول: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[44].

أما ضمير النصب المتصل بالفعل "رأيت" فهو مجرد أثر صوتي يشير إلى موقع المفعول به المقدم، وهذه الجملة شرطية بدلالة الأداة "إن"، وجواب الشرط المقدر وجوبا بالفاء، كما أن المعنى دال على ذلك، وأصل الجملة: إن رأيت زيداً فأكرمهُ.

ويؤكد لنا في هذا التخريج ما كان علماء الكوفة يرونه من جواز نصب الفعل الاسم الظاهر وضميره[45].

أما المثال الثاني فيقال فيه ما قيل في المثال الأول؛ فالمفعول به "الاسم الظاهر" قدم للاهتمام، وقد وجب نصبه، لأنه ما يزال مفعولا للفعل الظاهر. أما الضمير المتصل فهو مجرد أثر صوتي يعود على ذلك المفعول ويطابقه، وكذلك القول في جملة: "زيد لقيتهُ" لا يرفع "زيد" إلا إذا قصد به أن يكون متحدثا عنه، وإلا فهو مفعول به مقدم، ولا يمنع كونه مفعولا به اشتغل الفعل بضميره، لأن الضمير –كما ذكرت– ليس مفعولا به، وإنما هو مجرد أثر صوتي يشير إلى موقع المفعول به المقدم.

ويمكن كذلك أن يعرب "محمد" –ولو ورد مرفوعا في هذه الجملة– مفعولا به، قدم للاهتمام، وأخذ علامة الرفع لوقوعه موقع المسند إليه، لأنه في المعنى مفعول به. وأصل الجملة: لقيتُ زيدًا.

ولذلك نقول:إن هذا النحو المهتم بالبنية الشكلية للجملة ليس بقادر على جعل المتعلمين يستطيعون فهم المعاني أو فصاحة التركيب.فلا فائدة أن يقال للمتعلم. إن تقدير الجملة في أسلوب الاشتغال "المتمحل بسبب نظرية العامل" في قوله تعالى: "**والسماءَ رفعها**"[46]، أي: رفع السماء رفعها.أو تقدير الجملة في قوله تعالى: "**والأرضَ وضعها للأنام**"[47]، أي: وضع الأرض وضعها، أو تقدير الجملة في الآية: "**إذا السماءُ انفطرت**"[48]، بقولهم: إذا انفطرت السماءُ انفطرت... فهذا التقدير ليس من كلام العرب، وهو إن صح التعبير نوع من الهذيان، ولذلك ينبغي أن ننظر إلى وظيفة العناصر النحوية في هذه الجمل، فكلمة "السماء" –في الجملة الأولى– و"الأرض" –في الجملة الثانية– مفعول به قدم للعناية والاهتمام، ويمكن اعتبار الضمير المتصل بالفعل مجرد أثر صوتي يعود على المفعول المقدم و يطابقه. أما كلمة "السماءُ" –في الجملة الثالثة– فقامت بوظيفة المسند إليه "الفاعل"، لأن أصل التركيب: إذا انفطرت السماءُ... فهذا التقدير فيه كثير من التكلف و التمحل، وهو يبعد التركيب عن أصله.

ولهذا لا يمكن أن يكون مقبولا اليوم أن نقنع بما قدمه النحاة من تفسيرات وتخريجات شكلية لا وظيفية، تخضع لمتطلبات الاستخدام اللغوي.

المبحث السادس: المبتدأ (المسند إليه) والخبر (المسند)

وفي مباحث المبتدأ و الخبر بحث النحاة كعادتهم عن العامل الذي يوجد الضمة في كل منهما، ولما يجدوا قبل المبتدأ عاملا لفظيا يوجدها، قالوا: إن العامل معنوي، وهو وجود المبتدأ في أول الجملة، وسموا هذا العامل المعنوي: "الابتداء"، فالمبتدأ عند البصريين يرتفع بالابتداء. أما الخبر فعامل الرفع فيه هو: المبتدأ[49]، يقول ابن مالك في تلك القاعدة التي لا فائدة منها اليوم:

ورفعوا مبتدأً بالابتدا   كذاك رفع خبر بالمبتدا [50]

في حين ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، و الخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان[51]، إلا أن العامل لا أثر له في ضبط كل منهما، أقصد العامل اللفظي، ولهذا فالأحسن الاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك، و لا داعي للأخذ والرد في مثل هذه المسائل التي لا طائل منها.

كما أن النحاة يقررون أن الأصل المبتدأ أن يكون معرفة، تم يجيزون بعد ذلك مجيئه نكرة في أربعة مواضع، ذكرها ابن مالك، ويوصلها ابن عقيل إلى أربعة و عشرين موضعا، ويعقب بقوله: "وما لم أذكره منها أسقطه، لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح"[52]. ويذكر أن بعض النحاة المتأخرين أنهى ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعا[53]، ولنا أن نتساءل هل بإمكان الكاتب أو المتكلم قبل أن يتلفظ بالمبتدأ أن يذكر تلك المواضع الكثيرة، ليعلم أيجوز له ذلك أم لا يجوز؟.

ولهذا السبب نقول: إنه لا حاجة لنا إلى سرد واستقصاء تلك المواضع الكثيرة مادام الأساس الذي تقوم عليه هو الإفادة، أي: يجوز الابتداء بالنكرة إن دلت على خصوص أو دلت على عموم، أما اختصاصها فيقربها من المعرفة، وأما عمومها فيستغرق كل أفراد الجنس، فتشبه المعرف بـ "ال".

المبحث السابع : جملتا المدح والذم

من الأدوات التي تضاف إلى الجملة التوليدية الاسمية ما يطلق عليه جمهور النحاة أفعال المدح والذم، وهي : نعم، وبئس، وحبذا، وهي عند بعض اللغويين المحدثين أفعال شاذة، لأنها لم تنهج السبيل التي سلكتها الأفعال، فهي أفعال لم تتطور، بل ظلت على جمودها وقالبها القديم [54]، فأما "نعم" و" بئس" فقد وصلت إلينا على هيئة لم تعهد في

الأفعال، وإن اتصلت بهما أحيانا تاء التأنيث الساكنة التي تتصل بالأفعال، نحو نعمت المرأة الودود الولود، وبئست المرأة المشاكسة.

و " نعم " و " بئس " عند علماء البصرة فعلان بدلالة قبولهما تاء التأنيث الساكنة التي من علامات الأفعال، وذهبوا يتمحلون التعليلات لهما، فهما في الأصل عندهم : نعم، وبئس، على وزن " فعل " بفتح الفاء وكسر العين، وقد خففا بكسر الفاء، وسكون العين.

وعند علماء الكوفة اسمان بدلالة قبولهما أداة الجر، فيما رووا عن قول بعضهم : والله ماهي بنعم الولد، وبئس السير على بئس العير.

فقد تشبث البصريون في ذهابهم إلى فعلتيهما بدخول تاء التأنيث الساكنة، ولم يشيروا إلى عدم قبولهما علامات الأفعال الأخرى من إشارة إلى حدث وزمن، وتشبث الكوفيون في ذهابهم إلى اسميتهما بدخول أداة الجر عليهما، وتناسوا عدم قبولهما علامات الأسماء الأخرى كالتنوين والتعريف والإسناد.

وأما " حبذا "، فقد اختلفوا فيها – أيضا – فذهب فريق من النحاة إلى أنها فعل، وهو رأي الخليل نقله عنه سيبويه، وذهب فريق منهم إلى أنها اسم، فإذا أرادوا إعراب جملة تشتمل على" حبذا"، نحو : حبذا القائد، قالوا في إعرابها: حبذا: مبتدأ في محل رفع، والقائد: خبر المبتدأ.

وهذا الجدل العقيم بين العلماء قائم على إحساسهم بضرورة التصنيف هذه الكلمات في الفعلية أو الاسمية اعتمادا على عناصر شكلية يتمثلونها في مباني الكلمات مع إهمال لدلالتها في التركيب.

ولهذا فإنني أرى _ كما يرى بعض اللغويين المحدثين أن ما سمي بأفعال المدح والذم لا تعدو أن تكون مجرد أدوات تضاف إلى الجملة التوليدية الاسمية،[55] فالجمل:

1/ أ _ نعم القائد عقبة ب _ عقبة نعم القائد

2/ أ _ حبذا القائد عقبة ب _ عقبة حبذا القائد

3/ أ _ بئس الرجل أبو لهب ب _ أبو لهب بئس الرجل

الجمل في 1/ أ، 2/ أ، 3/ أ هي جمل تحويلية اسمية، أصلها التوليدي، 1/أ _ عقبة قائد، 2/ أ _ عقبة قائد، 3/ أ _ أبو لهب رجل. وهي جمل اسمية ورد فيها كل من المسند إليه (المبتدأ) والمسند (الخبر) طبقا لصورة من صور الجملة التوليدية الاسمية، غير أنه قد دخلها عنصر من عناصر التحويل لغرض دلالي، وذلك لتدل في 1/ أ، 2/ أ

على التخصيص الذي يحمل دلالة التعظيم أو الثناء أو المدح...، فكأنما أراد المتكلم أن يخص المتحدث عنه بمرتبة خاصة في القيادة، فقال : عقبة القائد، وليس غيره مثله مقدرة في القيادة. فكان دور عنصر التحويل الذي هو دخول " ال "هو دور التخصيص للمدح أو التعظيم... فكلمة قائد في هذا التركيب هي موضع التركيز لإظهار ما فيها من دلالة، فجرى عليها تحويل آخر بالترتيب، فتقدم المسند على المسند إليه، ولما أراد المتكلم مزيدا من المدح والإشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين، هو القيادة في هذين التركيبين، فقد جاء بعنصر آخر من عناصر التحويل، وهو الأداة " نعم " أو " حبذا " الدالة على ذلك.

وما قيل في تركيب" نعم " أو حبذا يقال في تركيب " بئس "، نحو: بئس الرجل أبو لهب، فأصل التركيب : أبو لهب رجل، ثم دخلتها "بئس " الدالة على الذم.

أما في الجمل (1/ ب، 2/ ب، 3/ ب) فقد جرى تحويل بإضافة المورفيم " ال " الدال على التعظيم، ثم دخلت : نعم، وحبذا و بئس لتلتصق بالمسند الذي هو موضوع المدح والذم، وتبقى كلمة " عقبة " في الجملة الأولى و الثانية، و"أبو لهب" في الثالثة هي المسند إليه، وكلمة "القائد" هي المسند، و"الرجل" كذلك في الثالثة، فهي جمل تحويلية اسمية كان التحويل فيها بالزيادة لدلالة المدح أو الذم.

الحلول والاقتراحات:

ولحل مشكلة استعصاء القواعد النحوية على المتعلمين – في رأيي– أعرض جملة من الاقتراحات:

- إعداد برامج ومقررات مركزة ومختصرة.
- تقريب النحو من عقل المتعلم، ليتمثله و يستوعبه.
- إعادة تنسيق وترتيب أبواب النحو ومباحثه.
- انتقاء المادة النحوية وعرضها وفق الغايات والأهداف.
- إيجاد عرض جديد لأبواب النحو ومسائله وفق منهجية فيها إبداع.
- تحديد الأهداف التعليمية ومحتوى الدرس والطريقة التي يعرض بها ذلك المحتوى.
- الابتعاد عن اختلافات النحاة غير المجدية.
- إهمال الإعراب المحلي والتقديري، وحذف المسائل التي لها علاقة بهذا الباب.

- التركيز في تدريس النحو على اكتساب الملكة اللغوية التي تمكن المتعلم من الاستعمال الصحيح للغة، لأن تعليم النحو ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة ليكتسب المتعلم مهارات لغوية تجعله قادرا على التخاطب، وتنمي رصيده اللغوي.

- الانطلاق من النصوص باعتبارها وحدة لغوية، يمكن استثمارها في تعلم النحو، على أن يتم اختيار هذه النصوص من لدن خبراء في علوم اللسان العربي، وعلم التربية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، ليتم اختيارها بناء على معايير علمية.

- تغليب الجانب التطبيقي على الجانب النظري، واختيار النصوص الجيدة في التطبيقات وإخضاعها للتقنيات اللسانية الحديثة، كاستخدام المشجرات في ظل المنهج التوليدي التحويلي والتقويس في إطار المنهج التوزيعي.

وأخيراً فهذه جملة من الآراء أجد تطبيقها في فائدة النحو العربي، فليس النحو قواعد جامدة، أو قوالب ساكنة لا تقبل التغيير، وإنما هو مرن كمرونة هذه اللغة القابلة للتطور ومواكبة العصر.

الهوامش:

(1) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، 34/1.

(2) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص9.

(3) محمد عيد، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، عالم الكتب للطبع و النشر، القاهرة، (د.ت)، ص 35.

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979، ص2005.

(5) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2002،ص 300-308.

(6) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182.

(7) المرجع نفسه، ص 186.

(8) ينظر, مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه, ص39.

(9) ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب، 7/2.

(10) ينظر، همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 50/1، 51.

(11) ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب، 7/2.

(12) ينظر، المصدر السابق، 8/2.

(13) ينظر، المصدر السابق 12/2، والسيوطي، همع الهوامع، 51/1،50.

(14) ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيروت، 1978، ص 413.

(15) ينظر، سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1988، 182/2، وابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، 277/2، وابن هشام شرح شذور الذهب، علق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر، مؤسسة الرسالة، ط2، 1994، ص 215.

(16) ينظر، الرد على النجاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط2، 1982، ص 59.

(17) ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ت)، ص 303.

(18) ينظر، جميل علوش، مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء، المجلة الثقافية، الأردن العدد 2، 1990، ص 85-87.

(19) آل عمران، 26

(20) الزمر، 46.

(21) ذكره ابن هشام في مغني اللبيب، 31/1.

(22) ينظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 584.

(23) النساء، 1.

(24)) المدثر، 1.

(25) الكافرون، 1.

(26) ينظر، شرح شذور الذهب، ص 450.

(27) ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط 16، (د.ت)، 269/3

(28) ينظر، سيبويه، الكتاب، 34/1.

(29) ينظر، شرح ابن عقيل، 2/210– 215.

(30) ينظر، هادي نهر، آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، المطبعة الثقافية، تونس، 1981، ص 130.

(31) البقرة، 78.

(32) ينظر، القرافي، الاستغناء في الاستثناء، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986، ص 370، وأبو حيان، البحر المحيط، حققه عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، 1/442.

(33) ينظر، ابن عطية، المحرر الوجيز، تحقيق الرحالي فاروق، وآخرون، الدوحة، ط1، 1977، 1/365.

(34) يوسف، 68.

(35) الكتاب، 2/325.

(36) الواقعة، 79.

(37) نوح، 27.

(38) ينظر، السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص 288، وما بعدها، والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط16، (د.ت)، 2/219.

(39) ينظر، شرح ابن عقيل، 2/218–223.

(40) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، 2/276.

(41) البروج، 14، 15، 16.

(42) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ص 237.

(43) ينظر، المصدر السابق، ص 242.

(44) الكتاب، 1/34

(45) ينظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،1/85، و الاسترابادي، شرح الكافية، 1/178.

(46) الرحمن،7.

(47) الرحمن،10.

(48) الانفطار،1.

(49) ينظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، جمع هوامشه وفهارسه، حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 49/1.

(50) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 200/1.

(51) ينظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 49/1.

(52) شرح ابن عقيل، 227/1.

(53) ينظر، المصدر السابق، 216/1-227.

(54) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 190.

(55) بنظر : خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 110.